

Distr.: Limited

28 March 2001

Arabic

Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الرابعة والأربعون

فيينا، ٢٩-٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ٦ من جدول الأعمال

الاتجاح بالعقاقير وعرضها بصورة غير مشروعة

الاتحاد الروسي والأرجنتين واسبانيا وأكوادور وألمانيا وأنغولا وأوكرانيا وجمهورية ايران الاسلامية وباكستان والبرازيل وبوركينا فاسو وبوليفيا وبورو وتايلاند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وسلوفينيا والسودان وشيلي والصين وغواتيمالا وفنزويلا وكرواتيا وكوت ديفوار وكولومبيا ولبنان والمغرب وناميبيا ونيجيريا والهند : مشروع قرار منقح

توصي لجنة المخدرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمد مشروع القرار التالي:

تقديم المساعدة الدولية الى أكثر الدول تضرراً من النقل العابر للعقاقير

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يضع في اعتباره اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجاح غير المشروع في المخدرات والمؤثرات

^١ العقلية لسنة ١٩٨٨

وإذ يستذكر الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً^٢ والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات،^٣ وخطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات،^٤

¹ الوثائق الرسمية لمقر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجاح غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم A.94.XI.5).

² مرفق القرار دإ-٢٠.

³ مرفق القرار دإ-٣٢.

⁴ مرفق قرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٤.

وإذ يضع في اعتباره تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام °٢٠٠٠

وإذ يرى أن العمل على مكافحة مشكلة العقاقير العالمية هو مسؤولية مشتركة تستلزم جهداً منسقاً ومتوازناً يتاسب مع الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة النافذة المفعول على الصعيد الدولي،

وإذ يساوره بالغ القلق لاستمرار الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من اتفاقية ١٩٨٨،

وإذ يدرك أن من الضروري اتخاذ مبادرات ملائمة لمكافحة النقل العابر للعقاقير، من أجل التصدي للاتجار بالعقاقير على نحو ناجع،

وإذ يؤكّد العزم والالتزام الراسخين من أجل التغلب على مشكلة العقاقير العالمية عن طريق تنفيذ استراتيجيات وطنية ودولية تستهدف خفض كل من عرض العقاقير غير المشروعة والطلب عليها،

وإذ يسلّم بمرغوبية تقديم الدعم إلى أكثر الدول تضرراً من النقل العابر للعقاقير، والتي ترغب في تنفيذ خطط للقضاء على هذا النقل العابر،

وإذ يشدد على ضرورة العمل المشترك لضمان عدم تحويل التعاون والتضامن الدوليين إلى مجرد مفهومين خاوين،

١ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات تقديم المساعدة التقنية، من التبرعات المتاحة لذلك الغرض، إلى أكثر الدول تضرراً من النقل العابر للعقاقير، وبخاصة البلدان النامية التي تحتاج إلى هذه المساعدة وإلى هذا الدعم؛

٢ - يحثّ مؤسسات التمويل الدولي، وكذلك سائر المانحين المحتملين، على تقديم المساعدة المالية إلى دول العبور بغية تمكينها من تكثيف إجراءاتها الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات أن يعد تقريراً عن تنفيذ هذا القرار لغرض عرضه على لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والأربعين.